وحيث ان ما يستفاد من نصوص قانون العمل المؤقمت الملغى ان مركز العامل الذي يقوم بعمل اضافي هو مركز متعلق بنظام قانوني لأن القالون ذاته هوالذي حدد مدى ونطاق الاجر الذي بمنح العامل عن عمله الاضافي .

فان ما ينبني على ذلك ان القاعدة القانونية للقررة في المادة /٨٨ لاتسري الا على العمل الاضافي اللذي يقوم به العامل في ظلمها ولايكو ن للعامل حق مكتسب في ان تطبق عليه احكام هذه المادة عن عمله الافداني الواقسح بعد الغاء القامل تا يتوجب تطبيق القاعدة الفائونية النافذة المفمول وقت القيام بهذا العمل عملا بالمبدأ الفائل ان الاعمال تحكم بالقائر الذي تحدث في ظله .

هذا ما نقر ره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بثاریخ ۱۹۷۵/۳/۱۷ .

عضــو عضــو عضــو عضــو عضــو رئيس الديوان الخاص مندوب وزارة الشؤون المستثار الحقوق عضو عكمة التمييز الرئيس الثاني غكمة بتضيير القوانين الاجهاجية والعمل لرئاسة الوزراء التمييز الرئيس الاول عكمة مديرعامدارة العمل المنتدب التمييز الشهدي فواز الروسان بجيب الرشدان موسى الساكت

المناكة الازدنية المتاشكة الازدنية المتاشكة

غان: الأحد ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٩٥ ه. الموافق ٢٠ نيسان سنة ١٩٧٥م. ألعدد ٨٤٥٧

سفر

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية

مطبعة القوات المائية

رئيس الوزراء بالوكالة

صبحي امين عمرو

اعلان

مغر حضرة صاحب الجلالة الماشمية الملك المعظم

المخارج المملكة الاردنية الهاشمية

بلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد غادر عاصمة ملكه السعيد أِسْرُهُ المِمولَةُ الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في ١٩٧٥/٤/١٨ .

مى والسيق للفعل المراغلة للفلانبالهائمية

بالنظر لعزمنا السفر الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية وبعد الاطلاع على الفقرة (ط) من المادة (٢٨) من الدستور

١- يعين صاحب السمو الملكي الامير محمد نائباً عنا لمهارسة صلاحياتنا مدة غيابنــــا .

٢ – يمارس نائبنا جميع الحقوق المختصة بالعرش باستثناء اجراء ايــة تعديلات في الدستور والتفويض بعقد المعاهدات وابرامها واقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالاتهم

الحشين بطيسلال

رثيس الوزراء زيد الرفاعي

وزير الداخلية ثروت التلهوني

1940/1/19

بمهاشرة حضرة صاحب السمو الملمكي الامير محمد نائب جلالة الملك المعظم سلطانه الدستورية

يعلن ان حضرة صاحب السمو الملكي الامسير محمد نائب جلالة الملك المعظم قد اقسم بحضور مجلس الوزراء اليمين القانونية بمقتضى الفقرة (ي) من المادة (٢٨) من الدستور ، وقد باشر سلطاته الدستورية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم اعتباراً من يوم الجمعة الواقع في ١٩٧٥/٤/١٨.

رثيس الوزراء بالوكالة صبحي امين عمرو

نصدر ارادتنا بما هو آت : _

1940/8/14

1440/8/14

اعلان